كلمة العدد

يزخر العدد الثاني من المجلد الثاني والأربعين بجملة من الأبحاث المميزة حول موضوعات شتى باللغتين العربية والإنجليزية، فهو يحتوي على ثمانية أبحاث أربعة منها عربية وأربعة منها بالإنجليزية من باحثين من دول عديدة في العالم: روسيا وكينيا والمغرب والسعودية وقطر والكويت والأردن. تناولت أبحاث هذا العدد حقولًا متنوعة من الدراسات الإسلامية.

فقد تناول كل من خالد بن منصور المطلق وخالد بن محمد الشنيبر (من السعودية) في بحثهما: «**الثالوث المسيحي في كتابات مفسري القرآن مقارنة بالمجادلين الإسلاميين**» المقارنة بين اتجاهات ستة عشر مفسرًا للقرآن الكريم، ومقارنة ذلك باتجاهات المجادلين الإسلاميين المختصين بدراسة المسيحية أثناء تناولهم الثالوث المسيحي. وخلصت دراستهم إلى أنه عند مقارنة آراء المجادلين الإسلاميين بآراء المفسرين تظهر دقة المجادلين الإسلاميين واتساق منهجهم في نقل مفهوم المسيحيين عن الثالوث، بينما بدت نقول المفسرين مختلفة، مما يظهر مزية تخصص المجادلين في حقل دراسة الأديان.

أما عبد الجبار السبهاني (من الأردن) فقد رصد في بحثه «**صور التعدي على الولاية العامة للسلطة في إصدار النقود وإدارتها من منظور إسلامي**»، وحلل آثار ذلك في النظام النقدي؛ خاصة مع سريان نظام الاحتياطي القانوني الجزئي، ومع الإمكانات التقنية التي أتاحتها العولمة للمغامرين الذين استحدثوا النقود الافتراضية وروجوها. وخلص في بحثه إلى أن تحصين الحق الغيري الحصري للسلطة العامة في إصدار النقود وإدارتها هو من أولويات السياسة الشرعية الإسلامية، وأن ذلك يقتضي التحرز من كل صور التعدي التي تنتهك ذلك الحق؛ لما لها من آثار على عدالة النظام النقدي وكفاءته.

أما عبد الهادي مدعث عبد الله العجمي ومحمد خالد منصور (من الكويت)، فتطرقا في بحثهما «**الأحكام المشتركة بين الإجراءات الواقية وشهر الإفلاس في القانون الكويتي (٧١/ ٢٠٢٠) – دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي**» لدراسة أبرز الأحكام المشتركة بين الإجراءات الواقية من الإفلاس (التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة) وشهر الإفلاس في قانون الإفلاس الكويتي (٧١/ ٢٠٢٠)، ومقارنتها بالفقه الإسلامي. وخلص البحث إلى أن كثيرًا من الأحكام المشتركة الواردة في القانون تتوافق والفقه الإسلامي، والبعض الآخر يخالفه، ويختلف الحكم أحيانًا باختلاف حال المدين. ويعد هذا البحث أول دراسة فقهية للأحكام المشتركة بين الإفلاس والإجراءات الواقية منه في قانون الإفلاس الكويتي، وقد ختم البحث بعدة توصيات كي تتوافق أحكام هذا القانون مع الفقه الإسلامي.

أما محسن الزروالي (من السعودية) فتناول في بحثه مخطوطًا يحقق لأول مرة في علم الأصول والجدل للعماد النوقاني – أحد كبار علماء الشافعية في زمنه في علوم الفقه والأصول والجدل – وعنون لبحثه بـ«**كتاب الجدل لأبي بكر عماد الدين عبد الله بن محمد النوقاني البغدادي الشافعي (من فقهاء القرن السادس): دراسة وتحقيق**»، وقد سلط الضوء على ترجمة مؤلفِّه التي ظلَّت طيَّ المجهول ردحًا من الزمن. وتكمن قيمة البحث في أنه تحقيق لنص لم يحقق من قبل، وإثبات خطأ نسبة المخطوط للفخر النوقاني، وكذا تحرير ترجمة المؤلِّف النوقاني الذي عاش ما بين العقد الثاني من القرن السادس إلى أواخره (أو أوائل القرن السابع)، وفي اشتمال المخطوط على مباحث مهمة من قبيل: بيان الاعتراضات على القياس، وقياسِ العلة وشروطه، وترتيب الاعتراضات في المناظرة، وأنواع الأدلة العقلية والنقلية.

وأما إفيم رضوان (من روسيا الاتحادية) فبين في بحثه «**إشادة: عودة إلى تاريخ المصحف العثماني**» الدور المحوري للقرآن الكريم وتأثيره في الدراسات الروسية العربية، فقد لعب «المصحف العثماني» – الذي توجد مخطوطة منه في روسيا في مدينة سانت بطرسبرغ وفي أوزبكستان – دورًا مهما في تلك الدراسات. وبرهن على صمود الإسلام في وجه النظام الشيوعي في الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي، فبقيت المدرسة الروسية للدراسات العربية بعد قيام ثورة ١٩١٧، وأتاح لها الفرصة للتركيز على مجالات البحث ذات الأولوية؛ مثل دراسة المصادر العربية حول تاريخ بلدان الاتحاد السوفيتي واللهجات العربية الحية المستخدمة في جمهوريات آسيا الوسطى. ونتج عن ذلك إصدار أعمالٍ مهمةٍ تختص بلغة وإثنوغرافيا وتاريخ عرب قشقداريا الذين جلب أسلافهم «المصحف العثماني» من شبه الجزيرة العربية عبر طريق الحرير إلى بلادهم في أوزبكستان. وقد دعا الباحث الباحثين لتحقيق مخطوطة «المصحف العثماني»، وفق أحدث التقنيات المعاصرة، كما دعا لمعرفة أصل وثقافة ولهجات السكان العرب في قشقداريا بأوزبكستان.

وأما رشيد براضة (من المغرب)، ففي بحثه «**المذهب المالكي في الأندلس وأثره في تطور الأنظمة القانونية الأوروبية**» فتناول تاريخ

المذهب المالكي في الأندلس وتأثيره في القوانين الأوروبية، منذ الفتح الإسلامي للأندلس، وقبل ظهور المذهب المالكي وانتشاره. فبين تأثير المذهب المالكي في القوانين الأوروبية الحديثة التي طوّرت هذا الفقه وأدمجته في قوانينها، كما هو الأمر مع القانون المدني الفرنسي؛ وذلك نتيجة للتواصل الكبير الذي حدث بين المسلمين وغيرهم بعد الفتح. وخلص المقال إلى أن دخول المذهب المالكي إلى الأندلس كان له أثر كبير في القوانين والنظم الأوروبية.

وأما مراد العبدي (من قطر)، ففي بحثه الموسوم: «**علم الاختلاف الفقهي في الدراسات الغربية والدراسات الإسلامية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية**»، فقد قدم قراءة نقدية للدراسات الغربية الحديثة التي عنيت بالاختلاف الفقهي؛ سواء المذهبي أم العالي، وركزت على التصور المفاهيمي والمنهجي للاختلاف عند الباحثين الغربيين في الدراسات الإسلامية بشكل عام والمختصين بالفقه وتاريخه. ومن خلال تلك القراءة النقدية، سعت الورقة إلى سد فجوتين رئيسيتين في هذه الدراسات، وهي الخلط المفاهيمي والمعجمي بين «الاختلاف» و«الخلاف»، ثم الخلط المنهجي بين الاختلاف الفقهي والجدل الفقهي. وخلصت الورقة إلى أن مقاربة الاختلاف يجب أن تقوم على التمييز بين «الاختلاف النظري» المرتبط بأصول الفقه الذي يعكس اهتماماتها النظرية والآلية، و«الاختلاف العملي» المرتبط بالفقه كمجال تطبيقي.

وأما بحث منصب محسن عبد الرحمن (من كينيا) المعنون بـ«**استخدامات الماريجوانا وتداعياته من منظور الشريعة الإسلامية**»، فبين فيه الحالات المحرمة لاستخدام الماريجوانا، والحالات الجائزة لاستخدامها، وذلك باستخدام المنهج النوعي. أظهرت الدراسة التي استمدت بياناتها من مصادر متعددة وجود اختلافات بين القنب والماريجوانا ساتيفا، مع اختلاف مستوى التحذير. وتبين لنا أن الماريجوانا تتنوع استخداماتها لأغراض ترفيهية أو طبية أو صناعية. وتوصلت الدراسة إلى أن حكم استعمال الماريجوانا يدور بين الحل والحرمة وذلك حسب مقصد استخدامها.

وأما في قسم مراجعات الكتب، فقد قام أويس منظور دار (من الهند) بمراجعة كتاب الاستخلاف في الفكر الإسلامي والقرآن: نحو نظرية قرآنية لوظيفة الإنسان الوجودية الذي ألفه شوقي الأزهر.

ويأتي هذا العدد ختامًا لعمل تشرفت بتوليه منذ عام ٢٠١٨؛ حيث أنجزت فيه الكثير بحق مجلتنا الميمونة، فأُدرِجت المجلة في أهم الفهارس الدولية مثل (ويب أوف ساينس)، كما صنفت المجلة الثانية على مستوى العالم العربي في معامل التأثير والاستشهاد العربي (أرسيف). وكل ذلك بفضل الله تعالى أولًا وآخرًا، ثم بدعم السادة العمداء الكرام الذين دعموا المجلة بلا حدود، وهما فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف الصديقي عميد الكلية السابق، وفضيلة العميد الحالي الدكتور إبراهيم الأنصاري، وكذلك بفضل جهود هيئة التحرير التي لم تتوان عن اختيار أفضل الأبحاث وأحسنها لتنشر في المجلة. والشكر موصول إلى ما قدمته دار نشر جامعة قطر من دعم لتحسين إنتاج المجلة وإخراجها بالصورة اللائقة، وما بذله فريقها من جهد في مراعاة الدقة والضبط وفق معايير النشر العالمية.

ونسأل الله تعالى أن يستمر تميز مجلتنا وعطاؤها لما فيه الخير لأمتنا، وأن يتقبل أعمالنا ويغفر زلاتنا إنه سميع قريب مجيب.

والحمد لله رب العالمين

أ. د. عبد الله عبد الرحمن الخطيب

رئيس هيئة تحرير المجلة

للاقتباس: الخطيب، عبدالله عبد الرحمن. «كلمة العدد»، **مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر**، المجلد ٤٢، العدد ٢ (٢٠٢٤)

https://doi.org/10.29117/jcsis.2024.0379

© ٢٠٢٤، الخطيب، عبدالله عبدالرحمن. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، دار نشر جامعة قطر. تم النشر وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). وتسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف. https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0-